مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(27) العدد(2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol. (27) No(2) 2005

المجتمع المدني بين العلمانية والدين

الدكتور غسان بركات*

(قبل للنشر في 2005/9/29)

□ الملخّص □

نظرا للإشكالية المتداخلة لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالعلمانية والدين فإن هذا البحث يركز بشكل رئيسي على توضيح مفهوم المجتمع المدني وأسسه ومقوماته فقد أشار البحث إلى مفهوم المجتمع المدني الذي لا ينفصل البتة عن أفكار العلمانية ومفاهيمها أو عن قيم الدين الصحيحة البعيدة كل العبد عن التدخل في سياسية المجتمع الاقتصادي والسياسية والاجتماعية والثقافة. يأخذ بالشكل الديمقراطي في النهج الحياتي للناس على المستويات كافة ومختلف الاتجاهات وهو مجتمع تسوده العدالة وتكافؤ الفرص للمجتمع فيأخذ من الدين التغيرات التي تخدم مصالح الناس ويعتمد على العقلانية كمبدأ عقلي في حل مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي نهم أبناء هذا المجتمع وهو مجتمع العدالة وتكافؤ الفرص الذي يساوي بين المواطنين جميعهم ويطرح سؤالاً ملحاً: هل بالإمكان قيام مجتمع مدني علماني ديموقراطي في واقعنا العربي؟ وما هي شروط هذا المجتمع؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها ؟

وهل نحن بحاجة إلى مجتمع كهذا المجتمع ؟

* مدرس في قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة تشرين– اللاذقية– سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد(27) العدد(2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Science Series Vol. (27) No(2) 2005

La Société Civile Entre La Religion Et Le Laïcisme

Dr. Ghassan Barakat*

(Accepted 29/9/2005)

□ ABSTRACT □

Dan ce texte on va traiter jusqu a quel point it y a des différences et des accords entre le comportement religieux et comportement laïciste?

A l'égard de la religion، il n'y a aucune idée humaine, mais 'a condition de confesser en toutes les religions. la religion accepte quel qui'il soit , et in'importe quelle opnion , sourtout , les idées qui développent la vie sociale de l'être humain, car , la religion est très importante pour sa vie a certains e'égards différents.

Mais, ce qui conerne le laïcisme، nous trouvons les laïcistes nous affirmons qu'il à des conflits entre ce qui est. Religieux et ce qui est civil et laïque, nous trouvons les laïcistes affirment qu'il a des conflits entre ce qui est religieux et ce qui est civil et laïque parce que la religion est une chose mystérieuse et est fondée par l'être humain lui même.
Et réellement، dans ce texte on constate qui le fait dit, on ne peut pas distinguer entre les deux, parce que la religion donne la mentalité de 1'home est un grand espace de la pensée et aide l'individu a changer sa vie en vue de son profit et ses intérêts.

Finalement quelle que soit la parole sur la religion et le laïcisme, reste la vérité générale que le prophète Mohammed a dit que tous les gens sont des créatures Dieu , et que le meilleur préférable parmi eux , et qu'il sert les gens (servants de Dieu) .

***Professeur Au Département Des Bases De L'éducation - Faculté De Pédagogie – Université Tichrine – Lattaquié – Syrie**

تمهيد:

لم يأخذ أي موضوع في العصر الحديث منذ نهاية القرن التاسع وحتى يومنا هذا نقاشاً وجدالا مثل إشكالية المجتمع المدني والصراع بين العلمانية والدين وبخاصة في مجتمعنا العربي، وإن كان هذا ليس ببعيد عن الصراعات التي حدثت في نهاية العصور الوسطى في أوربا بين الكنيسة والعلمانية، إذ ذهب كثير من الضحايا نتيجة وقوفهم تجاه سلطة الكنيسة، وحكم القساوسة والأساقفة وغيرهم من رجال الدين المسيحي.

وإذا نظرنا إلى المجتمع الإنساني بأسره، ونحن نعيش على أعتاب القرن الحادي والعشرين، نرى بأم أعيننا هذه التحولات والتغيرات والصراعات المذهلة بمختلف الاتجاهات وعلى المستويات كافةً، وبالتحديد التقنيات المتطورة والمتسارعة التي أحدثت معها ثورة في الطلب على مزيد من الحريات، والتفتيش على أنواع أخرى من الاستهلاكيات التي تجلب في طياتها أنواعاً كثيرة من الرفاهية والراحة على حد سواء وبالرجوع إلى تاريخنا العربي الإسلامي وما لحقه من ويلات وتمزقات واحتلالات كان في ظاهرها الدين، أما الحقيقة التي لا ينكرها أي متبحر في أحداث التاريخ يرى أن السبب الأول والأخير هو الاستبداد واستعباد الآخرين، والتحكم في رقابهم لمصلحة فئة قليلة تعيث فساداً باسم الدين تارة وباسم تخليص المظلومين تارة أخرى.

ولكي نكون مخلصين في دراستنا هذه، لا بد من إماطة اللثام عن ثلاثة مفاهيم واضحة بالحقيقة، غامضة لدى المستغلين والمنافقين والمفسدين الذين همهم الوحيد تسخير أي شيء في سبيل تحقيق مصالحهم والحفاظ على مناصبهم وزعامتهم، وهذه المفاهيم هي الدين، والعلمانية والمجتمع المدني، حيث يكون تركيزنا بشكل كبير على العلاقة التي تربط المجتمع المدني بكل من الدين من جهة، والعلمانية من جهة أخرى، وكذلك الإجابة عن السؤال الآتي: هل المجتمع المدني مفهوم أخر بعيد عن الدين وعن العلمانية على حد سواء ؟ ثم بعد ذلك نحاول جاهدين قدر المستطاع أن نثري دراستنا بالأدلة والبراهين التي يستند إليها كل من أصحاب الفكر الديني والداعين بأن الحكم في المجتمع ينطلق وينتهي من الفكر الديني وكذلك أصحاب الفكر العلماني الذي ينادون بأن حياة البشر وشؤونهم الدنيوية تختلف اختلافاً جذرياً عن النواحي التعبدية فلا يمكن للفكر الديني أن يتحكم بأمور الناس وشؤونهم الحياتية واليومية والاجتماعية وبخاصة أن الحياة في صراع وتغير وتطور مستمر، حيث تتطلب تفكيراً من نوع خاص من البشر يدير دفة حياتهم ويبرمجها بمنحنى أهدافهم ومصالحهم. ثم بعد ذلك سنسعى لعملية إيجاد نقاط تواصل وتلاق إن وجدت للتقريب عند وجود نقاط غامضة لكل من أصحاب الفكر الديني وأصحاب الفكر العلماني، إذ يمكن أن يكون ذلك سوء فهم كل طرف للآخر، وبذلك فإن دراستنا هي دراسة بحثية تحاول كشف اللثام عن قناع يختبئ تحته بعض من أتباع الفكر الديني والفكر العلماني الانتهازيون الذين يسعون لإبقاء هذا الاختلاف والتناقض متجزراً ومستمرا للحفاظ على مكاسبهم بمختلف أنواعها.

الدين وأهميته في حياة البشر:

بالنظر لمفهوم الدين، فإن أكثر التفاسير والاصطلاحات ذهبت إلى أن الدين يراد به ما شرعه الله لعباده من أحكام، سواء ما يتصل منها بالعقيدة أو الأخلاق أو الأحكام العملية. وهذه الشريعة سار عليها جميع الأنبياء والرسل وأصحاب المذاهب والأفكار الدينية. وأهمية الدين تتبع برأي القائلين بأن الدين هو مسير ومنظم حياة الناس ومخطط شؤون حياتهم بمختلف الاتجاهات الروحية، والأخلاقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. مستندين بذلك إلى أن الله وهو خالق الناس أدرى بحياتهم ومصالحهم، لذلك لم يطلب منهم الكثير سوى العبادة وأن تكون العلاقة فيما

بينهم علاقة أخوة ومحبة وتقارب، وطالما أن هذه العلاقة تسير في منحنى إيجابي فهي تعني العبادة أيضاً، إذ ليست العبادة إلا التقرب إلى الله بكل ما يرضيه ويحبه، فكما أن الصلاة عبادة، فالإحسان لأخيك الإنسان عبادة، ونصرة المظلوم عبادة، وتحرير الرقيق عبادة، وتمهيد الطريق وتسويته عبادة، وغيرها من أمور الناس الحياتية، مستشهدين بقوله تعالى في القرآن الكريم:(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (الحجرات، 13).

وكما جاء في العهد القديم عن لسان النبي سليمان في أمثاله وحكمه: " لا تحسد جماعة الأشرار، ولا تعاشر جماعة الأشرار، فأهل الشر لا آخرة لهم، وسراج الأشرار ينطفئ "(الأمثال، 24) وجاء أيضاً في العهد الجديد في إنجيل متى: " هنيئاً لصانعي السلام، لأنهم أبناء الله يدعون "(الإصحاح الخامس، 9)

مما سبق يتضح جلياً أن أصحاب الفكر الديني يغذون برهانهم القائل بأن الدين هو دين ودولة، عبادة وحياة، سماء وأرض، قوله(ص) كما جاء في الحديث المأثور(الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلى الله أنفعهم لعيالهم). ونتيجة لذلك يصعب استبعاد الدين في تنظيم شؤون حياة الناس حيث أنه قد تعرض لجميع أمورهم إن كان بالتصريح أو التلميح بحسب أصحاب الفكر الديني، وما على الناس إلا أن يستنتجوا فتواهم وإيجاد حل مشاكلهم إلا عن طريق النص والاجتهاد والقياس وغير ذلك من أسس التشريع ومصادره، لأن الله قد أودع في كتبه المنزلة على أنبيائه كل شيء كما قال في كتابه العزيز:(وما فرطنا في الكتاب من شيء)(الأنغام، 38).

ولو عدنا إلى الكتب السماوية وبخاصة القرآن الكريم، كونه آخرها والسنة النبوية الشريفة لوجدنا أنهما عالجاً كثيراً من نظم حياة الناس وشؤونهم الدنيوية، فضلا على التركيز لأمورهم التعبدية، كما هو في حالة الزواج والميراث، والقصاص ورعاية أمور ومصالح البشر والمعاهدات والبيئة والعمران وغير ذلك مما يدل على أن الدين تناول تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها.

من ذلك يستدل القائلون بريادة الفكر الديني وأرجحيته في تنظيم وتسيس حياة البشر، بأنه يتوجب علينا دون نقاش الرجوع للدين والأخذ بتلابيبه والتحكيم به في جميع أمورنا الدينية والدنيوية، فعندها يكمل الإيمان ويصح، استناداً لقوله تعالى:(فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدون في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) (النساء، 65)

العلمانية والمجتمع العلماني:

شكل نيقولو ميكافيللي تحدياً عظيماً لنظريات العصور الوسطى الفلسفية في القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر الميلادي، حيث استعاض عن قيم النظرية المثالية بنظرية تتبنى مبادئ أساسية واقعية تستند إلى القوة السياسية في الممارسة. وقد تأثر الفيلسوف البريطاني هوبز بأفكار ميكافيللي. وكان هوبز يرى أن محور حياة الفرد ينصب في البحث الدائم والمستمر عن السلطة. وقد أطلق عل هذا التناول للسياسية فيما بعد مفهوم العلمانية الذي يعني الفصل المطلق بين السياسية والدين، ويرجع التأثير في هذا الصدد إلى إسهام ثلاثة من المفكرين في وضع الإطار المنطقي لتلك الأفكار، وهم رجل القانون الفرنسي جين بودين، وعالم السياسية الألماني جوهانس التيسيوس، والمحامي الهولندي هوجر جروتيوس. (موسوعة، ص 402).

ويبدو أن العلمانية لها معنى آخر كما هو عند هيربرت الشيربوري (1573–1648) الذي دعا إلى ديانة علمانية بقوله: إن الديانات الكتابية كانت بالوحي، والحي انتهى، وليس صحيحاً أن الوحي قد اقتصر على شعوب

دون شعوب... إلى أن يصل بقوله والمحك لكي نتبين صواب الديانة سواء كانت كتابية أو غير ذلك هو عالمية ما تدعو إليه وتوافقها مع خيرات الإنسان العادي وانها ميسرة للفهم والتطبيق، (الخطي، ص 564).

ونخلص إلى تعريف العلمانية المجرد كما أورده برقاوي بقوله:

إن العلمانية هي الفصل بين الدين والدنيا كمجالين فالدنيا هي جملة أشكال الحياة المجتمعية والسياسية والثقافية والعلمية، أما الدين فهو علاقة فردية تقوم بين المؤمن والإله والعلمانية ترى أن الدولة – السلطة شأن مدني من جميع الوجوه وليس هناك أي أساس ديني لها... والمواطنة من جهة نظر العلمانية ما هي إلى انتماء الفريق إلى الدولة بمعزل عن معتقده الديني... ثم إن العلمانية تنتمي إلى حقل حرية الممارسة البشرية بما فيها حرية الاعتقاد الديني فليس فصل الدين عن الدولة هو العنصر الأساسي في العلمانية فقط بل ونزع أية سلطة دينية تمارس سيادتها على الناس حتى ولو لم تنتمي هذه السلطة مباشر إلى سلطة الدولة. (ص 261) (برقاوي، ص 261).

ويتابع عزيز العظمة شارحاً العلمانية بأنها ليست شعاراً سياسياً إلا في ما ندر، وهي في الواقع الغالب مساوقة ضمنية لحركة المجتمع والفكر النبي نحت عن أرباب الوظائف الدينية، وبالتالي عن المرجعية الدينية، موقع محور التشريع والقضاء والتعليم، وآلت بهؤلاء إلى مواقع عبادية في المصاف الأول، وفي المال الأخير، ولو بقي ما بين هذا وذلك هوامش حركة اجتماعية وفكرية ليست بالقلية ولا الوجاهية. (العظمة، ص 22).

بيد أن كثيرا من الفلاسفة وأصحاب الفكر العلماني، يردون العلمانية إلى العقلانية وان أمور حياة الناس لا بد من أن يتحكم بها المنطق والعقلانية اللذان يبتعدان كثيراً عن الفكر الغيبي(الديني)، حيث أن العقلانية كما يقول حامد خليل:

على الرغم من وجود قراءات متعددة ومختلفة للعقلانية، فإن شيئاً مشتركاً لكنه جوهري وتلتقي كلها حوله، وهو أن الفعل العقلاني لا يرتكز إلى أية مرجعية تعلو على التجربة الإنسانية أو تقف خارجها.... فالعقلانية هي الفلسفة أو النظرية التي تحيل أوجه النشاط الإبداعي الإنساني: المعرفية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وغيرها إلى مرجعية واحدة دون غيرها وهي أن الإنسان الممثل للنوع هو مصدر الإبداع بكل ما لديه من طاقات وقوى عقلية وعاطفية وفنية.(حامد خليل، ص 147).

مما سبق يتضح صلة العلمانية بالسياسة والقانون، وابتعادها إلى حد كبير عن الفكر الديني، فكما أن السياسة علم وفن قيادة الشعوب وحكمها، ووضع القوانين الضابطة والناظمة لهذا الحكم سواء أكان حكما ملكياً أم جمهورياً أم غير ذلك من أشكال الحكم.

إن المجتمع العلماني يسعى لرفض أي فكر غيبي جاهز، والبحث عن فكر ونظام يستندان على المحاكمة العقلية للإنسان في تسيير أمور البشر ودفع عجلة حياتهم نحو الأمام، واعتماد النظام الديمقراطي كنظام سياسي للحكم بوصفه نابعا من إرادة الشعب فعندما يقع اختيار الشعب على نوع معين من الحكم بعد إجراء عدة عمليات محاكمة في أي نظام يصلح لكي يحكموا به، وانطلاقاً من ذلك ظهر في الحياة مفهوم السلطة المدنية والتي يرى فرح أنطوان أن مفهوم الدولة المدنية يعتمد على الأخذ بمفهوم ومبدأ التسامح (tolertion) الذي يدعوه بالتساهل بوصفه أداة الفصل بين السلطتين الدينية والمدنية ووسيلته.... ويرى فرح أنطوان أن دعوة فصل السلطة المدنية تقوم على خمسة أمور:..... الأمر الأول: وهو أهمها كلها، ويرتبط بإطلاق الفكر الإنساني من كل قيد خدمة لمستقبل الإنسانية..... حيث أنه إذا تولت الحكم مجموعة تحكم باسم الدين تأويلاً بالقطع، اضطرت بحكم طبيعتها إلى الضغط على الفكر الإنساني.

الأمر الثاني: المساواة بين أبناء الأمة مساواة مطلقة، بغض النظر عن مذاهبهم ومعتقداتهم، ليكونوا جميعاً أبناء أمة واحدة، يشعر أعضاؤها بألم بعضهم شعوراً حقيقياً ولا سبيل إلى ذلك إلا بهدم الأسوار من مذاهبهم، بل توضع فوق المذاهب جميعاً....

الأمر الثالث: أنه ليس من شؤون السلطة الدينية أن تتدخل في الدنيوية لأن الأديان شرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا.....

الأمر الرابع: أن سبب ضعف الأمة واستمرارها هو السلطة الدينية البشرية حيث فيها بحدث اضطهاد للذكاء والعقل، ومجاراة هذه السلطة للعامة وتأليهها لهم، ووضع السوس الذي ينخر باطن الأمة ويظهر بقوتها، وهو سوس الشقاق الديني الذي لا يبطل إلى متى أقيم ميزان العدل بين البشر جميعاً... وذلك لا يكون إلا بواسطة الحكومة الدينية وحدها.

الأمر الخامس: بما أن العقل البشري مطبوع على الاختلاف والتباين، والكون مطبوع على التنوع، وأن هذا الاختلاف والتباين هو سر تقدم الإنسان وأن القول بإتباع السلطة الدينية يعني الالتزام بمنحى معين، وهذا مناقض لما ذكر ينهي فرح أنطوان مقولته حول الأمور الخمسة بقوله: لا مدينة حقيقية ولا عدل ولا مساواة ولا امن ولا ألفة ولا حرية ولا علم ولا فلسفة لا تقدم في الداخل إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية ولا سلامة للدول ولا عز ولا تقدم في الخارج إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية (عصفور، 37 – 240).

نرى في المجتمع العلماني أن لحكم القانون أهمية باللغة وأن القانون يتغير بتغير الظروف المعيشة والاقتصاد والسياسة للبشر، لأن القانون في أي عصر من العصور أو في أي شعب من الشعوب هو ولد ظروف التاريخ وثمرة تطور المجتمع، ونتيجة لعوامل مختلفة متصلة الحلقات متدرجة مع التقدم والارتقاء.... وهنا يبدو أن القانون يتأثر بالتحديات والتغيرات التي تحدث في المجتمع لذلك لا بد عند صياغة القانون من التنبه إلى ضرورة إحداث التوازن في الحماية بين مختلف الحقوق والحريات.

وإن دعاة العلمانية يرون أن الفكر العلماني أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحاضر وبخاصة مع الانفتاح العالمي وظهور نظام العولمة، إذ لا بد من وجود مبادئ ونظم جديدة، حيث أن ظهور أفكار ومبادئ جديدة تحت تأثير العولمة، وانتقال القيم والأفكار من حضارة إلى أخرى جراء هذا التقدم السريع والمذهل لوسائل الاتصال، بدا أنه من الملزم العمل على صياغة قيم جديدة مشتركة إنسانية، إنسانا وحسب.

أما بالنسبة للأخلاق والقيم التي تعتمد فهي أخلاق اجتماعية، وقد تتغير بتغير المفاهيم والظروف، وهذا ما يؤكد عليه العلمانيون أن التطور الذي أصاب كافة المجتمعات الإنسانية بمختلق قومياتها قد غير كثيراً من العادات والمفاهيم والأخلاقيات التي لا يمكن أن تكون ثابتة في أي شكل من الأشكال: المجتمع المدني والتربية المدنية:

يحيل مفهوم المجتمع المدني في كينونة اجتماعية متعينة من العالم والتاريخ وهي كينونة لا تستنفد في صفتي الاجتماع والمدنية اللتين يمكن أن تغدوا علامتين، بعد استحضار جميع الخصائص والتعيينات المعروفة، ولاسيما تلك المتعلقة بالشغل البشري، والإنتاج الاجتماعي، وأشكال الملكية، ونمط تقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الإنتاج بين الفئات الاجتماعية، فضلاً عن التحديات الذاتية، الثقافية منها والسياسية، فلا يمكن فصل مفهوم المجتمع المدني، بصفته مفهوماً مركزياً في النسق الذي نقترحه، عن حزمة من المفاهيم الحافة والمحيطة التي من دونها يبدو خارج بيته وبيئته، كالإنسانية والعقلانية والعلمانية والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والحقوق المدنية

وأفرادية الواقع ومشروعية الاختلاف والمواطنة وحرية الفرد وحقوق الإنسان وسيادة القانون وسيادة الشعب والدولة القومية ومنظمة الحريات وغيرها (الجباعي، ص57).

وإذا أردنا أن ندقق في معنى المجتمع المدني نرى الخطيب يشير إلى أن المجتمع المدني ليس مجتمعاً متمحوراً حول الدين، أي أن الدين ومحتواه الداخلي ليس لهما أية دخالة في القرارات والإلزامات والتدابير الحكومية والسياسية – الاقتصادية للمجتمع ولكن ليس معنى هذا هو إقصاء الدين أو الفرار منه إن النظرة التعددية للمجتمع المدني تقضي بأن للدين مجالا للحضور وفرصة الظهور إلى جانب بقية الأفكار والعقائد والمدارس في المجتمع.

المجتمع المدني مجتمع التشكلات والفئات وبما أن أي فئة أو جمعية لها إمكانية التكون والفعالية، فإن المتدينتين بدين خاص هم أيضاً يمكنهم أن يهيئوا لأنفسهم جمعيات دينية، وهذا لا يتنافى مع العضوية في بقية الفئات الاقتصادية أو السياسية. (الخطيب، ص 82)

من ذلك نستنتج بأن المجتمع المدني هو حالة اجتماعية يسعى الأفراد لتحقيقها والتعايش معها والتي تحقق لهم اندماجاً أعمق وتكيفاً في وسطهم الطبيعي والاجتماعي، والذي يلبي طموحاتهم ويستطيع فيه الأفراد ممارسة حرياتهم وفق النظم الاجتماعية وضوابطها.

وبالتحليل لأسس المجتمع المدني، والشكل السياسي الذي يريده، ونوع الدولة التي يريد أصحاب المجتمع المدني وجودها وإرساء كيانها يقول الجباعي بأن.

المجتمع المدني يتحول إلى مجتمع سياسي هو أحد أشكال الوجود الواقعي للمجتمع، لكن هذا الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع المدني ليس بعد سوى شكل سياسي وهمي أو مجتمع سياسي وهمي مفارق لحقيقته الواقعية ومتعارض معها، إنه شكل مجرد للدولة، لذلك لا يبلغ المجتمع المدني تمامه إلا عندما يستعير الدولة في ذاته، وفي واقعه الفعلي فتغدوا شكلاً مطابقاً لمضمونه وواقعاً فعلياً لحياة الفرد السياسي ولخصائصه النوعية يجد فيها ذاته يشعر كما يشعر إزاء شيء من ممتلكاته.(الجباعي، ص 278).

وهكذا نرى أن شكل الحكم والدولة في المجتمع لا يرفض، ولا يستبعد الدين، لكن نرى أن الذي هو تشريع العبادات فضلا عن بعض شؤون الحياة الاجتماعية، مع أن للفكر والعقل البشري دورا أساسيا في اتخاذ القوانين والتشريعات التي يرى الناس فيها صالحهم الاجتماعي، وبخاصة أن المجتمع من قوانينه الهامة التغير والتطور، وعليه:

" فالمجتمع المدني لا يعارض الدين بأي وجه من الوجوه بل يعارض بالأحرى، سلطة المؤسسة الدينية الرسمية التي تجعل لنفسها العصمة والحق في القوامة على شؤون المجتمع والدولة وعلى حياة الناس وضمائرهم" (الجباعي، ص 74).

إن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تحكمه مؤسسات ديمقراطية تتمثل في حرية تشكيل الأحزاب وحرية الصحافة ويتمتع أفراده بكامل الحقوق الشرعية في الانتخابات والترشيح ويؤمن بالتعددية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. (الحلفي، ص 35)

وإذا ما أردنا أن نتحقق من شكل التربية التي يصبو المجتمع المدني إلى غرسها عند الأفراد، نلحظ أن تربية مدنية إنسانية يتحقق فيها الخير للمجموع، لأن التربية المدنية: وهي ما اصطلحت عليه الباحثة عزة على بتعريف آخر هو التربية الوطنية فقالت عن ذلك:

" إنها ذلك المجال الدراسي الذي يهدف إلى تنمية المواطن الصالح عن طريق تنمية وعي الطلاب بحقوق وواجبات المواطن وفهمهم للنسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة، وتنمية مجموعة من القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية إلى جانب عدد من المهارات الاجتماعية والعقلية والأدائية المناسبة للمواطنة "(عزة علي، ص 2)

ومن خلال إطلاعنا ودراستنا لتعريف التربية المدنية نجد لها أبعاداً ومحاور ووظائف، فمن أهم أبعاد التربية المدنية:

البعد المعرفي ويشمل الوعي السياسي والاجتماعي.

البعد الوجداني ويشمل تنمية القيمة والاتجاهات.

البعد المهاري ويشمل تنمية المهارات العقلية والاجتماعية والأدائية.

وتدور محاور التربية المدنية الوطنية حول النقاط الآتية: 1- الانتماء والولاء 2- السلطة 3- القيم السياسية العليا 4- الثقة في النظام السياسي 5- المصلحة العامة 6- الأعداء والأصدقاء 7- التفاني والإخلاص 8- الأداء (مدى قيام النظم السياسية بتحقيق الأهداف التي أعلن عنها أمام مواطنيه) 9- أهم القضايا القومية التي يهتم بها الوطن.

بينما تتحدد وظائف التربية المدنية(الوطنية) بـــ: 1- التعبير عن أيديولوجية / فلسفة المجتمع 2- الانتماء والولاء للوطن 3- الاستقرار السياسي واحترام القواعد الدستورية 4 – المشاركة الشعبية – 5 الانتقاء والتأهيل السياسي وتولي الوظائف العليا.

أما مؤسسات التربية المدنية فهي: 1- الأسرة 2- المؤسسات التعليمية 3- جماعات الرفاق 4- المؤسسات الوسطية(نقابات اتحادات أحزاب سياسية) 5- الجيش 6- وسائل الإعلام.

نخلص مما سبق بأن المجتمع المدني هو مجتمع ديمقراطي في الحقيقة وإن أحدثت فيه بعض التجاوزات كما يقول الداعون لهذا المجتمع، لا يعني أنه مجتمع سيء أو مجتمع انفلاتي تحللي بعيد عن الدين لا بل العكس هو المجتمع الذي يسعى جاهداً في البحث عن المصلحة الحقيقية التي ارتضاها الدين للإنسان حيث أن هذا الوجود بأسره من أجل الإنسان ولصالحه.

المجتمع المدني بين العلمانية والدين:

بعد ما كانت لنا إحاطة بكل من المفاهيم الثلاثة الدين، العلمانية، والمجتمع المدني والتربية المدنية سنتطرق فيما يأتي إلى العلاقة التي تربط المجتمع المدني بكل من العلمانية والدين، وما نسبة صلته بكل منهما، أم أن للمجتمع المدني مفهوما مغايراً تماماً لمبادئ الدين ونظامه وكذلك للفكر العلماني وعقلانيته ؟

انطلاقاً مما سبق نجد أن المجتمع المدني هو مجتمع يأخذ بالشكل الديمقراطي في النهج الحياتي للناس على المستويات كافة وبمختلف الاتجاهات أننا في مجتمعنا العربي الإسلامي لا يمكن بأي شكل من الأشكال اعتماد العلمانية كما حدث في أوربا سابقاً، إبان سيطرة الكنيسة على مجريات الناس لأنه كما يقول الخطيب وإذا كان العلمانية في أوربا قامت كصراع ضد الكنيسة، فلا كنيسة في الإسلام حتى تقود ضدها مثل هذه العلمانية(المستوردة) من أوربا، كما يقال. ولكن العلاقة بين الدين والسياسة ليست سمة خاصة ومميزة للمجتمع أو التاريخ الإسلامي او العربي، بل هي سمة لمرحلة تاريخية مرت بها البشرية، وأي دين أو أية فكرة خاصة إذا كانت ذات تاريخ وحضارة كالإسلام، لا ينظر إليها في ذاتها. بل ينظر إليها كما مورست وطبقت عبر التاريخ، فالإسلام ليس هو القرآن

والحديث، ليس هو العقائد والعبادات فقط، إنما الإسلام هو تاريخه والحضارة العظيمة التي بناها، أو بنيت باسمه. (الخطيب، ص 30).

والناس بطبعهم يتشاورن ويبحثون عن القيادة ويسعون لبناء مجتمع وهذا المجتمع هو الدولية لأن: " الدولة إذا هي الشيء العام أو القضية العامة، والتحقيق الفعلي للوجود الاجتماعي السياسي للفرد. والوجود الاجتماعي السياسي للفرد ليس شيئاً مستقلاً أو منفصلاً عن وجوده الطبيعي، بل هو نتاج خصائصه النوعية ".(الجباعي، ص 278).

وبالنسبة لشكل الدولة ونسوئها نجد أن كثيراً من الفلاسفة والساسة وعلماء الاجتماع كان لهم رأي يقترب حيناَ من الآخرين ويختلف جذرياً بعض الأحيان، فمن النظريات التي تناولت موضوع نشوء الدولة كانت هناك عدة نظريات أهمهما:

النظرية التاريخية للدولة ونشوئها (وأهم من دعا إليها عالم الاجتماع العربي ابن خلدون، ومؤدي هذه النظرية التاريخية، أن الدولة، لا تنشأ من عامل واحد، وإنما تنشأ نتيجة لعدة عوامل تاريخية واجتماعية أهمها ثلاثة عوامل: 1- علاقة الدم أم (صلة الرحم)، 2- الدين: حيث أن للدين أثرا كبيرا في نشأة الروابط والعلاقات البشرية، وفي قيام الدول واستقرارها، وأن الدين يعضد الدولة، ويدعم مركزها معنوياً، 3- الوعي السياسي: حيث أن هذا الوعي يساعد تبلور فكرة النظام، في ذهن الأفراد، ويؤكد لهم ضرورة وجود الدولة.(سعد الله، ص 45 –47).

وفريق آخر قال بأن الله قد وضع الدولة وأسسها وشروطها وما على البشر إلا التطبيق، وأسموها بنظرية الحق الإلهي، ومؤدى هذه النظرية، أن الله، هو الذي يصطفى من عباده، من يشاء للحكم، أي يختار بإرادته – التي هي فوق إرادة البشر. ومن هذا المنطق يتحتم على الرعية، الطاعة والانصياع، لأوامر الملوك الذين اختارهم الله تعالى، واصطفاهم على العالمين، للسلطة والحكم، لأن عدم طاعة أوامرهم، يعني عصيان إرادة الله وقضائه.(سعد الله، ص 50)

لقد سادت نظرية الحق الإلهي للدولة لدى بعض الشعوب القديمة، وخاصة لدى الشعب اليهودي. إذ أشارت إلى أن الديانة اليهودية نظرت إلى الله، على أنه منشئ السلطة الملكية والله هو الذي ينتخب الملوك، وهو الذي يمنحهم السلطة.... ولم يكن لشعب اليهود إلا أن يطيع الملك طاعة عمياء وكذلك فقد استغلت هذه النظرية في أوربا في العصور الوسطى من طرف الكنيسة، والملوك، وذلك لتدعيم سيطرة الكنيسة على الحياة السياسية وتوجيهها من جهة ولتبرير الملوك لحكمهم المطلق من جهة أخرى.... ويرى أحد الباحثين أن نظرية الحق الإلهي قد استغلت أيضاً في المجتمع الإسلامي وبخاصة في تاريخ الدولة العربية الإسلامية وغيرها كما هو في الدولة العثمانية، وأن على الناس فقط طاعة الأئمة وطاعتهم من طاعة الله ورسوله دون أي نقاش.(سعد الله، ص 50 – 51).

بينما نجد من يقول بأن الدولة: تنشأ عن الاتفاق الذي يتم بين الناس وسميت هذه النظرية بنظرية العقد الاجتماعية التي دعمها كل من: هوبز – لوك – وروسو، بينما دعم هوبز ولوك وروسو نظرية العقد الاجتماعية للدولة مؤدي نظرية العقد الاجتماعي لنشوء الدولة يكون على أساس أمرين: اتفاق ثم عقد. بمعنى وجود اتفاق وقع بين أعضاء الجامعة أو المجتمع، تلاه (عقد) أبرمه أعضاء تلك الجماعة، وتوجوا به اتفاقهم، على إنشاء الدولة، وعلى هذا وتعتبر الدولة قد أنشئت، بمجرد إبرام ذلك العقد. (سعد الله، ص 54).

وذهب آخرون إلى أن الدولة ناشئة عن القوة والغلبة وسميت فيما بعد بنظرية القوة والغلبة وتعني هذه النظرية، أن الدولة تكونت نتيجة للعنف والقوة المادية فإذا كان المجتمع نفسه، قد تأسس نتيجة خضوع الضعيف للقوي، أي نتيجة استعمال القوة، فإن الدولة أيضاً، التي تنبثق عن المجتمع إنما تكون مثله، وليدة العنف والقوة.(سعد الله، ص 52)

أما المنادين بالنظرية القانونية(المقوية لنشوء الدولة فيقولون: إن الدولة نشأت وفقاً لقواعد القانون الدولي، أي اكتمال العناصر الخمسة لقيام الدولة وهي 1 – الإقليم 2– السكان 3– السلطة 4– السيادة 5– الاعتراف الدولي (سعد الله، ص 31).

أما أرسطو فيري أن الدولة الكاملة، قد نشأت عن ائتلاف قوى كثيرة لذلك قال: إن فكرة التجمع البشري، بدأت من الأسرة: يقول (فالائتلاف الذي ينشأ عن دافع طبيعي، هو الأسرة) ثم تطورت الأسرة، وتكاثر عددها، وتجمع عدد الأسر فنشأت القرية، لأن(أول ائتلاف بيوت عدة، أقيم لصلات، غير الصلات اليومية، هو القرية) ثم حدث تطور آخر، في القرية، أدى إلى تكاثرها، وتجمع عدد من القرى، فنشأة عنه المدينة، أيضاً، وفي المدينة انبعثت الدولة (الله ص 42).

بينما ذهب أفلاطون إلى " أن الدولة تنشأ عن عجز الفرد، عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها... فما دامت حاجاتنا عديدة، وما دام من الضروري وجود أشخاص عديدين للوفاء بها فإن المرء يستعين بشخص من اجل غرض من أغراضه، وبغيره، من أجل تحقيق غرض آخر، وهكذا وعندما يتجمع أولئك الشركاء الذين يساعد بعضهم بعضا في إقليم واحد نسمي مجموع السكان دولة "(أفلاطون، ص 227)

أما بالنسبة لشكل الدولة التي سادت في المجتمع العربي الإسلامي نقول: لو تصفحنا آراء الباحثين، حول مشروع الدولة في الصدد الأول في يثرب – وخاصة آراء المحدثين منهم – لواجهنا في هذا الأمر، اتجاهين مختلفين، ومتعارضين كل التعارض.

الأول: يؤكد قيام دولة خلافية، على أسس دينية وسياسية في يثرب، ابتداء من عهد الرسول صلى الله عليه ولسم في المدينة وانتهاء بعهد الخلفاء الراشدين أي بمقل علي رضي الله عنه يوم الجمعية 20 رمضان 40 هـــ وهذا الاتجاه يذهب إلى أن الإسلام دين ودولة.

الثاني: ينفي قيام دولة خلافية، أصلاً –دينية كانت أم سياسية – في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، في يثرب وينفي ذلك، قيامها على أساس دينية في عهد الخلفاء الراشدين، في المدينة، أو الكوفة، لكنه يؤكد قيام دولة (عربية) على أسس سياسية محضة ابتداء من خلافة أبي بكر الصديق، في المدينة ويعني هذا الاتجاه، أن الإسلام دين فقط، ولا علاقة للدين بالدولة.

إن الدولة وشكل الحكم وصلتها بالدين تقتضي منا التفريق بين الدين وبين التطبيق العملي للأحكام الشرعية التي يقوم بها البشر وهم خاضعون لأهواء مختلفة ومعايير متنوعة ومتعددة، وتفسيرات يغلب عليها في كثير من الأحيان تدخلات لا يمكن حصرها بنوع معين، ولا يمكن إسنادها لسبب محدد وهنا يقول الخطيب منوها إلى هذه الناحية حيث لها من الأهمية بمكان:

إن الإسلام مارس السياسة وباسم حق إلهي مقدس، والذي مارس هذا الحق (الحق الإلهي المقدس) هم بشر أخطأوا وأصابوا، ولهذا فربما كان الأفضل هو أن نفصل بين (الإلهي المقدس) وبين البشر ومما رستهم، حتى لا نحمل (المقدس) تبعية أخطاء البشر، وعندها نستطيع أن نقول أن الذي عذب الآخرين في ظل الإسلام لم يكن(الإيمان) بل هو الحكومات والسلطة البشرية ولهذا فمن الأفضل أن يفصل بين السلطة البشرية وبين المقدس.

فالسلطة ليست مقدسة، وأي تقديس لسلطة ما، هو تسويغ لها في ظلمها، وعسفها، كما أن من الأفضل كذلك أن يفصل بين الإيمان، ومنه الإيمان الديني وبين مشكلات تنظيم البشر لحياتهم الاجتماعية ومجتمعهم المدني

والعمراني، وأن يتولى ذلك العقل البشري. ومن هنا نستطيع أن نزعم أن المجتمع المدني مطلوب في حياة المجتمع. (الخطيب، ص 31).

لكن هناك من المسلمين من يشدد على أن الإسلام ممثلاً بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن إلى نبياً ورسولاً فقط لهداية الناس إلى الطريق القويم للعبادة دون التدخل في شؤونهم الدنيوية، ضارباً عرض الحائط بأن المجتمع المدني هو مجتمع ديمقراطي يستند على كل من الشريعة(الدين) / والعقل(القانون البشري)، ومن أبرز هؤلاء علي عبد الرزاق الذي يقول في كتابه (الإسلام وأصول الحكم): (لم يبق أمامك بعد الذي سبق إلا مذهب واحد، وعسى أن تجده منهجاً واضحاً.... خالياً من المشاكل. ذلك هو القول بأن محمدا صلى الله عليه وسلم ما كان إلا رسولاً لدعوة دينيه خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة وأنه صلى الله عليه وسلم لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة، ولا داعياً إلى ملك "(عبد الرزاق، ص 164)، مستشهداً على ذلك بآيات منها: (لا إكراه في الدين قد بين الرشد من الغي) (البقرة، 256) وقوله تعالى(فذكر إنما أنت مذكر لست عليها بمسيطر) (الغاشية، 212) وقوله أيضاً: (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (يونس، 99).

لذلك يرد أصحاب المجتمع المدني على ما سبق بأن الإسلام دين فضلا عن أنه عالج كثيراً من مشاكل حياة الناس الاجتماعية إذ " اختلف الصحابة بعد الرسول في قراءة النص القرآني كما اختلفوا في تفسيره وأشكال تطبيقية دون أن يصادروا حق مخالفيهم في الاجتهاد والتفسير إن حق الاجتهاد مضمون لمن يجتهد دون أن يكتسب ذلك الاجتهاد خصائص إلهية تجعل تفسيراته وتطبيقاته الشرعية محتكرة للصواب منفردة بمزيته وتجعل الأخذ بها واجباً بها على الخلق، وادعاء مثل هذا الحق هو مصدر وأساس كل قهر واستبداد سلطوي أو فئوي أو طائفي في المجتمع

واستنتاجاً لما يحدث بين أفراد المجتمع من ممارسة وقهر يحكمهم في كثير من الأحيان باسم الدين نرى أن ذلك يزيد من أعداد المقهورين والفقراء وكما يقول برقاوي: " إن تزايد أعداد الفقراء الذين فقدوا الأمل بالخلاص عن طريق الأيديولوجية الأرضية دفعها لأن تفكر بالخلاص الديني مرة أخرى، وفئات الفقراء وبخاصة تلك التي تعيش في المدينة وغير حاصلة على أن امتياز من امتيازاتها ونشاهد بالعين المجردة نمط حياة السماسرة والمقاولين والكومبرادور ورجالات الحكم قد أغنى نزعة الحقد الطبقي خارج الفهم الموضوعي للعالم المعيش.

إن العلمانية كأيديولوجية لا تطرح هموم هؤلاء المعيشية وبالتالي خلقت الانطباع بأنها نوع من ترف مثقفين منعزلين عن الواقع برفعها مسألة حرية الاعتقاد وفصل الدين عن الدولة خارج الطابع الاجتماعي – الطبقي. (برقاوي، ص 280)

فالمجتمع الذي تنبثق منه مؤسسة سياسية أو حزبية تؤمن برأيها فقط وتصادر آراء الآخرين، سيكون القمع حليفه إذا ما امتلك وسائل ضاغطة لنيل حقوقه، أما إذا كانت مؤسسات حكومية فقطعاً ستقضي بالنتيجة إلى الدكتاتورية. (الخلفي، ص 36).

إن الذي يختلف معك في الرأي لم يكن بأي شكل من الأشكال عدواً لك، لأن هناك العديد من المشتركات التي تربط بينكما، وعلى هذا الأساس يمكن الانطلاق وسط الأمة وطرح البرنامج السياسي والفكري على أساس حرية الاقتناع بهذه الأفكار المطروحة وليس إجبار الآخر على تبنيها والدفاع عنها، ومقاتلة وسحق من يخالفها.

وفي هذا السياق يطرح العظم مفهومي الديمقراطية والعلمانية وعلاقتهما بالمجتمع المدني مفنداً ذلك في قوله:

أما في إيضاحي أن أبين المعن الذي استخدم به عبارتي الديمقراطية والعلمانية في هذا السياق. أقصد هنا الديمقراطية بأبسط معانيها، أي فكرة سيادة الشعب عل نفسه وحكمه لنفسه بنفسه بغض النظر عن الشكل المؤسساتي والحقوقي والسياسي الذي يمكن أن تأخذه الممارسة الفعلية لهذه السيادة في هذا البلد أو ذلك... كما أقصد بالعلمانية هنا بأبسط معانيها أيضاً وأكثرها اتساعاً وأعظمها اقتراباً من الحدود الدنيا لممارستها ومن القواسم المشتركة الكبرى الجامعة بين تنوعاتها الكثيرة وتجلياتها المتعددة تنطوي العلمانية بهذا المعنى على فكرة الحياد الإيجابي للدولة إزاء الأديان والمذاهب والطوائف والفرق الدينية الموجودة في مجتمع ما وبخاصة في المجتمعات التي توجد فيها أقليات دينية كبيرة وفاعلة... فالعلمانية تعني الاستقلال النسبي للمجتمع المدني عن التحكم الرسمي به وبحياته العامة ومعاملاته وفقاً لمبادئ دين الأكثرية وعقائده وشرائعه الخ، كما تعني المساواة بين المواطنين جميعاً أمام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الطائفية أو الأثنية، كما تعني صيانة حرية الضمير والمعتقد للجميع. (العظم، ص 290)

إن المنادين بعلمنة المجتمع والابتعاد عن الدين، قد ابتعدت عن الحقيقة وهنا يقول برقاوي عن ذلك:

" والعلمانية بوقوفها فقط عند جانب وحيد ضيق هو علاقة الدولة بالدين دون طرح مشكلة الدولة القطرية التي تتناقض مع الهوية فإنها تسلم شاءت أم أبت للواقع " (برقاوي، 282)

لذلك فإن من دعاوي العلمانيين أن العلم والفلسفة الوضعية أثبتا أنه لا حقيقة وراء الحس والواقع الحسي وأن العقل العلمي يتجاوز مرحلة الأديان والميتافيزيقا وغاية العلمانيين في بلادنا اللحاق بالفكر الغربي، ومواكبة الثورة العلمية الصناعية التكنولوجية، وما يسمونه العولمة أو الكوكبة التي تعني بأنها فلسفة تدعو إلى عالم واحد ليس فيه قومية، ولا وطنية ولا ديانات ولا أحزاب وإنما الانفتاح بحكم الجميع، والديمقراطية هي مذهب الكل وحرية التجار مكفولة، فلا حدود ولا اضطهادات سياسية أو دينية، والإنسان كيفما كان له حقوق مثل كل فرد آخر.

لذلك يقول برقاوي " هناك نقطة طعن هامة للعلمانية كأيديولوجية هي: تجاهلها لمشكلة التمايز الطبقي الذي دون الكشف على أساسه ونتائجه لا يمكن فهم جملة من المشكلات السياسية والاجتماعية والثقافية الراهنة، بما في ذلك التطرف الديني السياسي ".(برقاوي، ص 279)

ويستمر برقاوي بقوله: " إن السبب الأهم الذي دعانا لأن نطرح الديمقراطية كمفهوم شامل هو أن العلمانية لا تقود بالضرورة إلى الديمقراطية فلقد شد التاريخ المعاصر قيام النازية والشاهنشاهية كدولتين علمانيتين ولكنهما نموذجان للدولة العلمانية.

بينما تقوم الدولة الديمقراطية بالضرورة لأنها توفر الشرط الضروري لحرية الاعتقاد بعيداً عن الإكراه. (برقاوي، ص 286)

وهناك من يقول إن هناك فرقاً بين العلمانيين الذين ينكرون إقحام الدين في أمور حياة البشر الدنيوية بشكل كامل وبين أولئك العلمانيين المنصفين الذين يسعون للتوفيق بين العقل والدين فيقولون: الفرق بين العلماني القح عن العلماني المسلم أو المسيحي أو اليهودي هو أن الأول ينكر الدين تماماً، ويغلب العقل والعلم، واهتمامه بهذه الحياة الدنيا، والثاني يؤمن بالآخرة ويراعي العبادات، ولكنه في الصلحة والتشريع يتابع القوانين الوضعية: مثل الطلاق وأكل اللحم وغيرها.(الحفني، ص 563).

إن العلاقة التي تربط المجتمع المدني بكل الدين والعلمانية تتمثل في أن المجتمع المدني هو المجتمع الديمقراطي الذي يتبنى أسلوب التربية المدنية والذي تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع، يأخذ من الدين

التفسيرات التي تخدم مصالح الناس ويعتمد على العلمانية باعتبارها مبدأ عقلاني ، في حين يمكن أن يحمل المجتمع المدني معه أشكلاً غير منشودة أيضاً. إن القضية ليست هو القول أن نمو المجتمع المدني في أي بلد وبأي شكل سوف يؤمن التنمية والتقدم بل لا بد من ملاحظة أننا نواجه أي مجتمع ؟ وأي نسيج اجتماعي وتقليدي، ومع أي معنويات إنسانية وشروطه مناطقية وسياسية نتواجه ؟ وبعد ذلك نستطيع الحكم في أنه هل هذا النمط الخاص من المجتمع المدني يمكنه أن يقدم جواباً للمشكلات أو أن يكون دليلاً لهذا المجتمع التنمية الشاملة أو لا ؟

إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب فإن الهدف من الحكم الشعبي هو السعي للوصول إلى بناء المجتمع المدني، ولا شك فإن الشعب إذا حكم نفسه قطعاً فإنه يبتغي الوصول إلى الوضع الأحسن ويسعى بشكل مستمر لتحسين وضعه إلى الشكل الذي يرضى طموحه. وبذلك سيكون المجتمع المدني هدفاً في وصول الشعب إليه عبر وسيلته الشرعية والديمقراطية. (الحلفي، ص 35)

بالنظر للمجتمع المدني نجد أن واحدة من امتيازات وخصائص هذا المجتمع هي تحديد وتحجيم السلطة السياسية، وهذه الخاصية تمنح المجتمع المدني صفة المعارضة للاستبداد وهذا السمة تتصل بالدين صلة وثيقة حيث يقول(ص): " السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة "(البخاري، برقم 2735) يدل هذا الحديث دلالة واضحة على أن في المجتمع الإسلامي معارضة وإبداء رأي، والتصرف بأمور الحياة بما يقضي إلى تحقيق أهدافهم ومصالحهم دون إيذاء الآخرين، يقول(ص): " إذا كان شيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم به فإذا كان دينكم فإلى "(مسند أحمد، برقم 12086) ولنقرأ قوله تعالى في الآية التي ربط فيها عبادة الله بتحقيق مصالح الناس وخدمتهم أن كانوا من المقربين أو غيرهم:(وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالولدين إحسانا وذي القرى والمساكين وقولوا للناس حسنا، وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة....(البقرة، 83)

فالدين دعا لإقامة المجتمع على أساس العقلانية المبينة على مرجعية دينية، فإن كان هناك ما يناقض مصالح الناس التي أرادها الله فلا سمع ولا طاعة، قال(ص): " إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمام عادل وأبغض الناس إلى الله وأبعدهم إمام جائر "(الترمذي، برقم 1250)

بالنتيجة، فإن الدين دعم للمجتمع المدني وأتباع لأسلوب التربية المدنية ولم يكن أمامها، أو أمام اختيار الناس لأي شكل من أشكال الحكم وتسيير أمور الحياة، إذ يقول(ص): " الحكمة ضالة المؤمن فحديث وجدها فهو أحق بها "(الترمذي، برقم 2611) ويقول تعالى: (ولو كنت فظاً غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر) (آل عمران، 159) ومهما يكن أمر فلا بد من القول بأن العلمانية لا يمكن إبعاد فكرها عن الحياة المجتمعة، لكن لا بد من عدم الخلط والقول بأنها حتمية وبدلاً عن الدين،فكلا من الدين والعقل أساسهما في رصف الطريق الصحيح وإقامة الجسر المتين الذي يمكن الأفراد والمجتمع أن يعبروا عليها في تحقيق غاياتهم واستمرار الحياة بشكل سليم على خلفية دينية وعقلية متوازية.

المراجع:

1- أحمد برقاوي: العلمانية بوصفها أيديولوجيا، أبحاث الأسبوع الثقافي لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية لعام 1995. جامعة دمشق 1996.

2- أرسطو: السياسات: ترجمة الأب أوغسطين بر بارة البولسي، بيروت 1957.

3- أفلاطون: الجمهورية: ترجمة ودراسة فؤاد زكريا / القاهرة 1985.

4- جابر عصفور: هوامش على دفتر التنوير، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأول، بيروت 1994.

5- جاد الكريم الجباعي: المجتمع المدني هوية الاختلاف، ترقا للطاعة والنشر والتوزيع، دير الزور 2003.

6- حامد خليل: العقلانية، أبحاث الأسبوع الثقافي الثاني لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية لعام 1995، جامعة دمشق 1996.

7- صادق جلال العظم: العلمانية والإسلام، أبحاث الأسبوع الثقافي الثاني لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية لعام 1995 جامعة دمشق 1996.

8- عبد المنعم الحلفي: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.

9- عدنان الحلفي – تأسيس المجتمع المدني، بيروت، ج 1 طبعة أولى 1997.

10- عزة فتحي علي: نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية في المدرسة الثانوية ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة 2002.

11- عزمي بشارة: المجتمع المدني، دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

12- عزيز العظمة: دنيا الدين في حاضر العرب، دار الطليعة، بيروت 1996.

13- علي سعد الله: نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، دار مجدلاوي عمان 2003.

14- محمد كامل الخطيب: المجتمع المدني والعلمنة، الينابيع للنشر والتوزيع، دمشق بدون تاريخ.

15- الموسوعة العربية الفلسفية، ج 16 مؤسسة الموسوعة العربية، الرياض.